

**الشرق أكاديميا**

**دبلوم تنفيذي في الإدارة الحكومية**

**مقرر مقدمة في النظم السياسية المقارنة**

**العنوان :**

**التكليف النهائي للمقرر**

**الطالب :**

**مازن صرصور**

**مقدم ل :**

**د. نبيل عودة**

**إستكمالاً لمتطلبات مقرر مقدمة في النظم السياسية المقارنة**

**أبريل ، 2022 م**

**السؤال الأول : منحت اتفاقية ويستفاليا النظام ما بين الدول في أوروبا شكلاً مغايراً عما كان عليه النظام في العصور الوسطى تجاه تعظيم سيادة الحدود الجغرافية، والحق في تقرير المصير. وبدأ الحديث عن شرعية الدول يأخذ شكلاً واسعاً بعيداً عن الدماء الملكية للأسر الحاكمة أو العهدة الإلهية للقادة والولاة كما كان معمولاً به في السابق. وعليه ما هي مصادر شرعية النظام السياسي تحديداً حسب ماكس ويبر؟ وما تأثير العولمة في مصادر الشرعية هذه؟ بمعنى، هل أدت العولمة وزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول في النظام الدولي إلى تآكل مصادر الشرعية التقليدية للدولة أم أضافت إليها مصادر شرعية جديدة؟**

**الجواب :**

**تعتبر معاهدة وستفاليا الناشئة في العام 1648 م هي أحد القواعد المؤسسة لنشوء النظام الدولي و القانون الدولي و سيادة الدول و ترسيم لحدود الدولة من الناحية الجغرافية ، و قد كانت هذه المعاهدة قد أنهت حرباً دموية ستمرت طيلة ثلاثين عاماً ، و من هنا كانت نقطة البداية الجديدة في تنظيم العلاقات الدولية و أولى الخطوات نحو ظهور القانون الدولي و المنظمات الدولية ، و حيث إن المعاهدة قد أقرت مجموعة من المبادئ الحاكمة للعلاقات بين الدول و بهذه المبادئ دخلت أوروبا في عهد جديد يسعى لتحقيق الإستقرار على العكس مما كان دائراً في العصور الوسطى .**

**و من المبادئ التي أقرتها معاهدة وستفاليا في إرساء قواعد منظمة بين الدول :**

**1.مبدأ الولاء القومي .**

**2.مبدأ السيادة .**

**3.مبدأ عدم التدخل في شؤون الآخرين.**

**و قد عملت هذه المعاهدة على رساء نظام دولي جديد من خلال التحلل من سلطة الكنيسة و الأخذ بشكل جديد لنظام و مفهوم سياسي جديد بعيد عن الملكية في الحكم أو العهدة الإلهية و الولاة مما أعطى فرصة و إتجاه نحو أن يقوم الشعب بتقرير مصيره .**

**مفهوم الشرعية عند ماكس ويبر و مصادر شرعية النظام السياسي :**

**حيث إن مفهوم الشرعية في أبسط مفهوم لها هي قيمة بحيث يعترف بموجبها بشيء أو شخص و يقبل على أنه صحيح و سليم . و في العلوم السياسية تفهم الشرعية عادة على أنها القبول أو الإعتراف الشعبي من جانب السلطة العامة لنظام الحكم بحيث تتمتع السلطة بالقوة السياسية من خلال الموافقة و التفاهم المتبادل و ليس بالإكراه .**

**و تستمد الشرعية للنظام السياسي عند المفكر الألماني ماكس ويبر من خلال :**

**1.الشرعية التقليدية : التي تستمد من خلال العادات و التقاليد المجتمعية التي تؤكد على تاريخ سلطة التقليد أو الزعيم حيث يفهم هذا النوع على أنه مقبل تاريخياً كونه مرتبط بأثر تقليدي مثل الحكم الملكي و القبلي .**

**2.الشرعية الكاريزمية : التي تستمد من الأفكار و الشخصية الكاريزمية للزعيم أو القائد حيث يعمل على إفتان من حوله بكلماته و شخصيته و فكره و يسيطر على الناس في المجتمع من خلال ذلك ، و يوصف عادة النظام السياسي هنا بأنه معرض لأي إنحلال جراء غياب القائد مثل حالة الحكم للسلطة الفلسطينية في عهد القائد ياسر عرفات و في عهد الزعيم جمال عبد الناصر .**

**3.الشرعية العقلانية القانونية : التي تستمد من خلال مجموعة من القواعد و القوانين و الأسس المنظمة التي تعمل و تؤسس المؤسسات الحكومية و تنفذ القانون و النظام بما يحقق المصلحة العامة و تلتزم الحكومة بالقانون الذي يمنح هذه الشرعية مثل دولة السويد و فنلندا و ألمانيا و بريطانيا و فرنسا .**

**و تعتبر مصادر الشرعية للنظام السياسي حسب ماكس ويبر هي من الأشكال السائدة عبر العديد من السنوات في أنظمة الحكم في العالم ، و حيث إن مصادر الشرعية هذه ما زال يوج الكثير منها حول العالم بداية من النظام الملكي المعتد على التوريث مثل الأردن و نهاية بالقانون و الدستور الذي يحكم الدول مثل سويسرا .**

**لقد أدت التغيرات و التحولات خلال القرن العشرين بمدخولات سريعة على مختلف المستويات السياسية و الثقافية و الاقتصادية جعلت الانسانية تتجه نحو الشمولية التي تجسدت في العولمة التي اصبحت تعتبر صيرورة تحدد مسار التطور الانساني في مختلف مجالاته و حياته ، إذ تشير العولمة لى مفهوم مركب يشتمل على ابعاد اقتصادية و سياسية و ثقافية و اجتماعية متعددة و لعل صفة التركيب هذه لا تنبع فقط من المفاهيم و حسب بل من الاستخدامات و التعبير بهذه المفاهيم .**

**في بادئ المر نشأت تأثيرات العولمة من خلال النواحي الاقتصادية و من ثم تعدتها الى النواحي السياسية و الاجتماعية و الثقافية و الاعلامية الامر الذي نتج عنه مقاربات متعددة بين الاقتصاد و السياسة و الثقافة و الاجتماع وقد كان بداية ذلك حسب بعض المؤرخين في ظهوره في تسعينيات القرن العشرين .**

**لقد أدت العولمة بتأثيراتها على النواحي السيادية للدول و دخولاتها في منظومة النظام الاقتصادي في التأثير بشكل كبير على سيادة الدول و قد كان ذلك ناتج من التحولات الدولية الراهنة في مفهوم السيادة الوطني للدول و نطاق تطبيقها في المجال الداخلي و الدولية ، و قد نتج ذلك عن الكمية و الحركة الهائلة في تاريخ البشرية لإنتقال الأموال و البشر و الخبرات و المعلومات عبر القارات بما يحمله هذا الإنتقال من تجاوز للحدود السياسية القائمة بين الدول ( الجغرافيا السياسية ) ، و بما أفرزه من أشكال جديدة من التفاعلات بين الأطراف الحكومية و الغير حكومية من دول مختلفة مما أدى إلى إنحسار سيادة الدول لصالح فواعل أخرى تتمثل في قوى السوق و المجتمع المعلوماتي .**

**إن الثورة الهائلة في تكنولوجيا الإتصالات و المعلومات التي شهدها العالم خلقت ما يسمى بالمجتمع المعلوماتي البديل الجديد للمجتمع الصناعي ، و دفع الشعوب للإرتباط فيما بينها معتمدة في ذلك على العامل التكنولوجي و ليس لروابط الجوار الجغرافي أو الثقافة الوطنية . و عليه فقد أدت الثورة في تكنولوجيا المعلومات و الإتصال إلى التقليص من إعتبارات الجغرافيا السياسية زيادة على مضاعفة إمكانات و قنوات التفاعل داخل النظام الدولي .**

**على الصعيد السياسي تم العمل على تدويل السيادة للدول إذ عمل ذلك على توسيع لأبعادها الخارجية و الذي أرسى مفهوم جديد لممارسة الدولة و حقوق السيادة الذي ينص على أنه لا يسبب من جرا هذه الحقوق حداث إضطراب في النظام العالمي على عكس ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة و المؤسس في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة و حمايتها من العدوان الخارجي ، فالمبدأ الجديد يتمثل في حماية النظام الدولي من الفوضى و عدم الإستقرار جراء ما يحدث من فوضى في بعض الدول .**

**حيث أصبحت الدولة في ظل العولمة مسؤولة مسؤولية دولية مباشرة ليس فقط عن سلوكياتها غير المشروعة بل و عن سلوكياتها المشروعة و ذات السيادة و التي يترتب عنها أضراراً ليرها من الدول ، و من تداعيات العولمة و تأثيرها في الناحية السياسية و مفهوم السيادة الوطنية إعادة ترتيب الأولويات حسب مكون النظام الدولي بتراجع القضايا التقليدية التي كانت تحتل صدارة أعمال النظام الدولي في مرحلة الحرب الباردة مثل الصراع بين الشرق و الغرب أو بين الشمال و الجنوب ، و حيث إنها تقدم قضايا مثل البيئة و حقوق الإنسان و الجريمة المنظمة و الإرهاب على المبادئ التقليدية حسب المنظور الذي أوجدته العولمة .**

**لقد عملت العولمة على التأثير الكبير في سيادة الدولة من خلال وظيفتها الاساسية و المرتبطة بوجود كيانها و المتمثلة في الوظيفة الدفاعية ، إذ أخذت هذه الوظيفة الدفاعية في التقلص أمام العولمة الاقتصادية و يرجع ذلك الى ما تفرضه من خفض الانفاق العسكري لاعتبارات الترشيد الاقتصادي مركزة على آليات التكيف الهيكلي و الاعتماد على المجتمع الدولي بكفيل بمعاقبة الغازي .**

**ساهمت العولمة في تخلي الدولة عن الكثير من الوظائف الاقتصادية لصالح الشركات متعددة الجنسيات التي تعبر الدول و القارات على اساس انها مشغل بديل و مفعل للعجلة الاقتصادية للدولة الا انها اصبحت هذه الشركات تتدخل في سياسة الدولة الداخلية لما تحمله من قوى تأثير في قوى السوق و راس المال .**

**حيث إن هذه الشركات متعددة الجنسيات تعتبر جوهر العولمة نظراً لدورها الاساسي في صناعة القرارات الخاصة بالإنتاج لأنها تحدد السلع المنتجة و كيفية انتاجها و زبائنها .**

**على الصعيد الاجتماعي و الثقافي حيث تعتبر العولمة الثقافية شكلاً أساسياً من أشكال العولمة و هدفاً لها في نفس الوقت إذ تسعى الاشكال الاخرى للعولمة الاقتصادية و السياسية للوصول الى ما يسمى بالتوحيد الثقافي للعالم على حد التعبير الذي استخدمته لجنة اليونسكو العالمية لإعداد مؤتمر السياسات الثقافية من اجل التنمية التي عقد اجتماعها في مدينة ستوكهولم عام 1988 م . ما ساهد في خلق هذا التوحيد شبكة الاتصالات العالمية التي توفر الحرية و السهولة الكاملة في انتقال المعلومات و الاتجاهات و القيم على الصعيد العالمي ، بحيث أدى المجتمع المعلوماتي الذي يعتبر مجتمع القرن الواحد و العشرين بالاعتماد الكثيف على تكنولوجيا المعلومات في مختلف النواحي للنشاط الانساني .**

**و حيث خلقت العولمة ما يسمى بالتداخل الثقافي بين مختلف أنحا العالم و ما تبع ذلك من تأثير ثقافي و انتقال للمؤثرات من دولة إلى أخرى بسرعة لم يسبق لها مثيل ، فالعولمة تعكس الوضع الحضاري العالمي الذي يهيمن فيه النموذج الحضاري الغربي على غيره من النماذج .**

**في النهاية لقد عملت العولمة على تقليص دور سيادة الدول لصالح محركات اقتصادية اصبحت اساسية و مكون رئيس في حياة الدول و الشعوب حول العالم حيث إن الشركات متعددة الجنسيات اليوم حلت تدريجياً محل الدول بسبب التقدم التقني و زيادة الانتاجية ، و حيث إن كل هذه الظواهر المرتبطة بشكل أو بآخر بالعولمة في مختلف نواحي الحياة أرست قواعد و أسس مغايرة للذي نشأ و تكون عليه النظام الدولي و القانون الدولية و المنظمات الدولية مما أعطى نوعاً تفتيت للجغرافيا السياسية و سيادة الدول و التأثير على عناصر الشرعية للنظام السياسي لمكونات أخرى سواء كانت اقتصادية او ثقافية او اعلامية في العمل على تغيير الراي العام العالمي و حياة الشعوب مما افقد الدولة لكثير من وظائفها و هيبتها و نفوذها لصالح فواعل أخرى مثل الشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الدولية و المنظمات الغير حكومية و المنظمات المدنية .**